

قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٨٦

بربط موازنة الهيئة العامة لتطوير الحاج

للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة العامة لتطوير الحاج لسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٧٧٦٧٠٠٠ جنيه (سبعة ملايين وسبعمائة وسبعة وستون ألف جنيه) وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٢٦٩٨٠٠٠ جنيه (مليونان وستمائة وثمانية وتسعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(١) جملة الباب الأول - أجور بمبلغ ٤٩١٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢٢٠٧٠٠٠ جنيه .
جملة الاستخدامات الجارية مستبعدة من الباب الثالث الاستخدامات الاستثمارية .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٧٧٦٧٠٠٠ جنيه (سبعة ملايين وسبعمائة وسبعة وستون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(١) جملة الباب الثالث - استخدامات استثمارية بمبلغ ٤٣٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع - تحويلات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٣٤٦٧٠٠٠ جنيه .

ثالثا - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ بمبلغ ٧٧٦٧٠٠٠٠ جنيه (سبعة ملايين وسبعمائة وسبعة وستون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

- (أ) جملة الباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة مبلغ ٣٤٦٧٠٠٠٠ جنيه .
(ب) جملة الباب الرابع - قروض وتسهيلات أثمانية بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه .
قروض من بنك الاستثمار القومي لتمويل الاستثمارات .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التاشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة وزارة المالية .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٦ .
يبصر هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ شوال سنة ١٤٠٦ (٢٥ يونيو سنة ١٩٨٦) .

حسني مبارك

بيان موازنة الهيئة العامة لتطوير الخابج
للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦

١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	البيان	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	البيان
—	—	باب ١ - إيرادات سيادية ...	٤٩٦٠٠٠	٤٩١٠٠٠٠	باب ١ - أجور ...
—	—	باب ٢ - إيرادات جارية ...	٤١٦٧٠٠٠	٢٢٠٧٠٠٠	باب ٢ - نفقات جارية ...
—	—	وتحويلات جارية ...	٤٦٩٣٠٠٠	٢٦٩٠٨٠٠٠	وتحويلات جارية ...
—	—	جملة الإيرادات الجارية ...	٤٦٦٣٠٠٠	٢٦٩٨٠٠٠	جملة الاستخدمات الجارية ...
١٠٣٠٠٠٠٠	٣٤٦٧٠٠٠	باب ٣ - إيرادات رأسمالية متنوعة	٦٠٠٠٠٠٠	٤٣٠٠٠٠٠	مستبعد للتحويل من باب "٣"
٧٠٢٤٠٠٠٠	٤٣٠٠٠٠٠٠	باب ٤ - قروض وتمويلات اقتناضية	٢٠٥٤٠٠٠	٣٤٦٧٠٠٠	صافي الاستخدمات الجارية ...
٨٠٥٤٠٠٠٠	٧٧٦٧٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية ...	٨٠٥٤٠٠٠٠	٧٧٦٧٠٠٠٠	باب ٣ - الاستخدمات الاستثمارية ...
٨٠٥٤٠٠٠٠	٧٧٦٧٠٠٠٠	إجمالي الإيرادات ...	٨٠٥٤٠٠٠٠	٧٧٦٧٠٠٠٠	باب ٤ - تحويلات رأسمالية ...
					جملة الاستخدمات الجارية ...
					إجمالي الاستخدمات ...